

Distr.
GENERALA/46/137
E/1991/40
25 April 1991
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

MAY 13 1991 الجمعية العامة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة العادية الاولى لعام ١٩٩١
البند ٦ من جدول الاعمال المؤقت**
الحالة الاجتماعية في العالم

الدورة السادسة والاربعون
البند ٩٥ من القائمة الاولى*
التنمية الاجتماعية

العمل الجاري في منظومة الامم المتحدة لتحسين
المؤشرات الكمية والنوعية التي تقيس الحالة
الاجتماعية ومستوى المعيشة

تقرير الامين العام

المحتويات

<u>المفحة</u>	<u>الفقرات</u>		
٢	٥ - ١	اولا - مقدمة
٤	١٢ - ٦	ثانيا - تاريخ المؤشرات الاجتماعية ومفهومها وتعريفها
		ثالثا - المؤشرات بشأن القطاعات الاجتماعية والفئات الفرعية السكانية
٦	٢٤ - ١٣	رابعا - نظم المؤشرات الاجتماعية المتكاملة المبينة على النموذج
١٢	٣٢ - ٣٥	خامسا - الدلائل المركبة
١٥	٣٦ - ٣٣	سادسا - النتائج
١٦	٣٨ - ٣٧	

. A/46/50 *

. A/1991/30 **

أولا - مقدمة

١ - أعد هذا التقرير عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧٢/١٩٨٩ ، المعنون "الحالة الاجتماعية في العالم" . وطلب المجلس ، في ذلك القرار ، الى الامين العام أن يقدم تقريرا الى الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، عن "العمل الجاري في منظومة الأمم المتحدة لتحسين وزيادة تطوير المؤشرات الكمية والنوعية التي تقيس بدقة الحالة الاجتماعية ومستوى المعيشة للسكان في العالم ولا سيما في البلدان النامية" . ونبع هذا الطلب من رغبة المجلس في أن تتم زيادة تحليل ونشر بيانات عن الحالة الاجتماعية في العالم ونشرها بصورة أوسع . وطلب المجلس أيضا أن يتضمن التقرير المقبل عن الحالة الاجتماعية في العالم تحليلا للمؤشرات الرئيسية للتقدم الاجتماعي ومستويات المعيشة واتجاهات تلك المؤشرات .

٢ - ويعكس القرار الاهتمام الواسع ، وطنيا ودوليا ، بتحسين المؤشرات الاجتماعية والمزيد من صقلها . ويتعلق الكثير من هذا الاهتمام بجمع المعلومات ورصد التقدم في المجالات ذات الأولوية بالنسبة للحكومات والمجتمع الدولي ، مثل تنمية الموارد البشرية والقضاء على الفقر والتكاليف الاجتماعية للتكيف الهيكلي ورصد الأنشطة والأحداث الدولية المتطابقة مع الولايات والأهداف الاجتماعية - الاقتصادية التي اعتمدها الهيئات الحكومية الدولية . ونظرا لان مجموع المؤشرات الاقتصادية يوفر معلومات محدودة عن الاوضاع الاجتماعية ، فقد انصب الاهتمام بصورة رئيسية على وضع وتوسيع وتحسين مجموعات من المؤشرات الاجتماعية ذات الصلة بتحليل السياسات في مجالات الاهتمام الاجتماعية - الاقتصادية . مما زاد من الالحاح على هذا الطلب على المؤشرات الاجتماعية الجديدة والاكثردقة أوجه التقدم في تكنولوجيات تجهيز المعلومات القائمة على الحاسبات الالكترونية الدقيقة ، التي أسرعت بتجهيز البيانات وتحليلها وولّدت المزيد من الغرض لاستخدام المؤشرات الاجتماعية في المعلومات واتخاذ القرارات .

٣ - وقد استفيد في اعداد هذا التقرير من الاستنتاجات والنتائج التي خلصت اليها الدورة السادسة والعشرون للجنة الاحصائية ، التي عقدت في الفترة من ٤ الى ١٣ شباط/فبراير ١٩٩١ . ومن بين المصادر الاخرى الاضافية يأخذ التقرير في الاعتبار أيضا الاستنتاجات الأولية ذات الصلة والمعلومات الاساسية المستقاة من (١) تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التنمية البشرية في عام ١٩٩١ ، (ب) والاعمال التحضيرية لاجتماع الخبراء المعني بمؤشرات التنمية الاجتماعية ، الذي يرعاه وينظمه معهد الأمم

المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية ووزارة التخطيط التابعة للمغرب ، والمعقود في الرباط في الفترة من ٨ الى ١١ نيسان/ابريل ١٩٩١ (١) .

٤ - ويهتم التقرير في المقام الاول بالمؤشرات الاجتماعية (مقابل المؤشرات الاقتصادية أو المادية أو الوظيفية) ويخصص مختلف السبل التي تم بها وضع المؤشرات الاجتماعية في منظومة الأمم المتحدة وأوجه استخدامها ، مع التركيز على السنوات الأخيرة . وتوخيا لليسر ، يتم تصنيف نهج المؤشرات المستخدمة في التقرير كما يلي : سلسلة مؤشرات المجال الرئيسي ؛ مجموعات المؤشرات المتعددة القطاعات ؛ نظم المؤشرات الاجتماعية المتكاملة القائمة على النماذج ؛ الفهارس المركبة . ويتألف النهجان الأولان أساسا من مؤشرات تشغيلية موجهة نحو المدخلات مطابقة لأنواع المعايير المادية أو الموضوعية المناسبة لقياس التغييرات في مستويات المعيشة . أما النهجان الآخران ، فبحكم فلاءمتها للنماذج الواضحة من جانب وكونها تتألف من مجموعة تدابير من الجانب الآخر ، فهي موجهة نحو الناتج ومن ثم فإنها أكثر ملاءمة لقياس التغييرات العامة في الأوضاع الاجتماعية . وعلاوة على ذلك ، فإن النهجين الأولين متساوقان بصورة رئيسية مع احتياجات إدارة البرامج واتخاذ القرارات ، بينما أن الاثنین الاخيرین يساهمان بصورة رئيسية في مجالات المعرفة الاجتماعية وتحليل السياسات ولا يساهمان إلا بصورة غير مباشرة في الأغراض التنفيذية . وفي الواقع ، فإن جميع النهج الأربعة استفادت استفادة مكثفة من المؤشرات الكمية ، أي المؤشرات الموضوعية ، في قياس الظواهر الكمية والنوعية على السواء . ولأسباب يرد شرحها أدناه لم يتم الاضطلاع فعليا بأي أعمال في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمؤشرات النوعية ، أي التدابير الشخصية أو المفاهيمية لرفاهه الفردية .

٥ - ويتسم ميدان المؤشرات الاجتماعية بسبب تاريخه القصير نسبيا والحديث ، وتطوره السريع وافتقاره إلى الإطار المفاهيمي الكامل القوي القائم على النظرية ، بلبس متواصل من ناحية المصطلحات أدى إلى استخدام وفهم فضاضين للمصطلح . وعلى نحو نموذجي ، على سبيل المثال ، قد ينشأ اللبس اللفظي حول ما يكون مؤشرات اجتماعية وما لا يكون كذلك ، وكيف تختلف عن الإحصاءات الاجتماعية ، وما هو الفرق بين المؤشرات الكمية والمؤشرات النوعية ، وما إلى ذلك . ونتيجة لذلك ، فإن من المهم أولا ، قبل المضي في مناقشة الجهود المبذولة في منظومة الأمم المتحدة لتحسين المؤشرات الاجتماعية ، تناول ما يقصد بالمؤشرات الاجتماعية بصورة موجزة في هذا التقرير .

شانيا - تاريخ المؤشرات الاجتماعية ومفهومها وتعريفها

٦ - إن المؤشرات الاجتماعية ، بصفتها المعرفة تقليدياً^(٣) هي إحصاءات ذات أهمية معيارية مباشرة تقوم بتسهيل عملية التوصل إلى حكم موجز وشامل ومتوازن بشأن الأوضاع الاجتماعية . وبصورة عامة ، فهي تساعد على التقليل من المفاهيم التجريدية وغير القابلة للقياس في عناصر بديلة تقبل القياس بصورة جاهزة . وبناء على ذلك فإن للمؤشرات الاجتماعية خاصيتين هامتين : فهي بدائل وقياسات . وعلاوة على ذلك ، فهي تفترض ضمناً أو صراحة ، نظرية ما عن السلوك الاجتماعي تكون بمثابة الوصل بين المتغيرات قيد النظر .

٧ - ويميل معظم تعريفات المؤشرات الاجتماعية إلى التركيز على قياسات الناتج أكثر من ميلها إلى التركيز على قياسات المدخل ، على أساس ان حجم المدخلات المطبق على مشاكل محددة لا يمكن اعتبارها بدائل مناسبة للنواتج بسبب مجموعة العوامل الأخرى التي قد يكون لها أثر أيضا . ومع ذلك ، ففي الواقع أن نطاق المؤشرات الاجتماعية يفهم بصورة عامة في منظومة الأمم المتحدة على أنه يشمل قياسات المدخل والمردود والناتج الوسيط والناتج النهائي . ففي قطاع الصحة ، على سبيل المثال ، قد ينظر إلى المؤشرات الاجتماعية على أساس انها تشمل قياسات المدخل ، مثل نصيب الفرد من عدد الأطباء ، وقياسات المردود ، مثل عدد التحصينات التي يتم إجراؤها ؛ وقياسات الناتج الوسيط ، مثل تمديد العمر المتوقع أو التخفيض في وفيات الرضع ؛ وقياسات الناتج النهائي ، مثل الاستجابات الشخصية بشأن نوعية الصحة . والمفهوم الأوسع للمؤشرات الاجتماعية ، الذي يشمل المتغيرات من النواتج والمدخلات التي يفترض أن تكون متصلة بها ، هو المستخدم في هذا التقرير .

٨ - إن أصول حركة المؤشر الاجتماعي ترتبط ارتباطا لصيقا بالاهتمام الطويل الأمد للحكومات بقياس الأوضاع والاتجاهات الاجتماعية والمعيشية . ونشأت حركة المؤشر من مفهوم المظاهر الخارجية في اقتصادات الرفاهه واعطيت أوجه زخم دولية رئيسية أولا بعقد اجتماع فريق خبراء تابع للأمم المتحدة بشأن الموضوع في عام ١٩٥٤ ، ثم فيما بعد ذلك تم تعزيز البحث بشأن مستويات المعيشة إثر توصيات المؤتمر الدولي للعمالة الذي نظمته منظمة العمل الدولية في عام ١٩٧٦ لأنه ينبغي أن يكون الهدف الأساسي للتنمية هو تلبية الاحتياجات الأساسية . وبعد ذلك بقليل استهل البنك الدولي أعماله بشأن المؤشرات لتحديد مستوى الموارد المطلوبة للوفاء بالاحتياجات الأساسية الجوهرية عبر فترة محددة ، فضلا عن دورها الممكن في الوفاء بتلك الاحتياجات . وساهمت الجهود

الوطنية والدولية الأخرى بسبل هامة في التقدم المحرز في وضع وتحسين المؤشرات الاجتماعية .

٩ - وانتشرت حركة المؤشر الاجتماعي ، عبر السنوات ، في العديد من مجالات التقصي وأصبحت تشمل تنوعا واسعا من الطرائق المنهجية . وبخول بداية التسعينات ، وصل جمع البيانات الأساسية ووضع المؤشرات إلى درجة عالية من التعقيد ، حيث سعت منظومة الأمم المتحدة والحكومات في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية إلى سبل فعالة للمعلومات بشأن اتجاهات السكان والمستويات الصحية والتعليمية وظروف العمالة والنفقات الاجتماعية وناتجها ، وما إلى ذلك . وعلاوة على ذلك تم إدماج المؤشرات ، في حالات عديدة ، في نظم أوسع للقياس بغية النهوض بإسهامها في التحليل واتخاذ السياسات ، بناء على ذلك ، كان من بين التحديات التي تواجه الباحثين ومتخذي القرارات في بعض الأحيان ، معرفة متى ؟ وتحت أي ظروف ؟ وكيف يتم استخدام تنوع واسع من نهج المؤشرات المتاحة لهم .

١٠ - ولما كانت المفاهيم الكامنة وراء الأوضاع الاجتماعية تمثل تركيبة من مختلف جوانب الرفاهة والظروف التي تؤثر فيها ، فإن قياس الأوضاع الاجتماعية يمكن تناوله من مناهج مختلفة . وبالمثل ، فإن السبل المتميزة التي يمكن بها تطبيق المؤشرات الاجتماعية على الأوضاع الاجتماعية يمكن أن تسفر عن اكتشافات شديدة الاختلاف بأسئلة تتعلق بالنسبة النسبية لمختلف الاستنتاجات التي تصعب تسويتها أحيانا . ويمكن أن تنشأ استنتاجات مختلفة على وجه الخصوص رهنا بما إذا كان يتم استخدام نهج ومؤشرات كمية أو نوعية .

١١ - ومن المفيد ملاحظة الفرق بين المؤشرات الكمية والمؤشرات النوعية ، لا للسبب المذكور آنفا فحسب بل لأن القرار الذي طلب فيه إعداد التقرير الحالي أفردهما للاستعراض ، ولأن منظومة الأمم المتحدة نظرت في النوعين على نحو متفاوت . وإن كلا نهج المؤشرات ، بصورة عامة ، مشتقان مفاهيميا ولهما مدخلات كمية . غير أن المؤشرات الكمية متغيرات تسهل تعداد مرات حدوث ظاهرة اجتماعية ما ، في حين أن المؤشرات النوعية تهتم بالتقارير الآتية من الأفراد بشأن مشاعرهم وملاحظاتهم واستجاباتهم . وإضافة إلى ذلك ، فإن النهج الكمي يحدد الظروف الاجتماعية ومستويات المعيشة بلفة السلع والخدمات التي يعتقد أنها تسهم في الأحوال المعيشية المرغوب فيها ، في حين أن انتهاج المفاهيم النوعية يسمح للأفراد بتعريف نوعية حياتهم لأنفسهم . وبعبارة أخرى ، يعتبر النهج الأول إطار قيمته محدد ، وبصورة تقريبية

واضحا في حد ذاته ، بينما يعترف النهج الآخر بالتعددية والنسبية لاطر القيمة ومنظوراتها فيما يتعلق بأية حالة اجتماعية معينة . ونظرا لان أيا من شكلي المؤشرات لا يستطيع لوحده أن يعطي صورة دقيقة تماما للحقيقة ، فمن الافضل في كثير من الاوضاع الاجتماعية أن يستعملا معا .

١٣ - وقد ركزت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، في أعمالها بشأن المؤشرات الاجتماعية ، بصورة رئيسية على تحسين طرق القياس الموضوعي للظروف المعيشية ، استنادا الى المؤشرات الكمية التي تقابل كلا من مكونات الظروف المعيشية والموارد التي تستعملها الحكومات والأسر المعيشية للحصول عليها . وكما ذكر من قبل ، لم يجر سوى قليل من العمل المنتظم داخل وكالات الأمم المتحدة أو فيما بينها لتطوير وتحسين المؤشرات الاجتماعية التي تتجلى فيها بصورة أفضل العناصر غير الموضوعية للرخاء . والسبب الرئيسي لذلك واضح : ففي ضوء تنوع الفئات السكانية الاقتصادية والاجتماعي والثقافي داخل البلدان ، ناهيك عن هذا التنوع عبر البلدان ، يمكن لأي ظرف موضوعي ما أن يشير استجابات ذاتية شديدة الاختلاف لدى مختلف الافراد ، فتنشأ بذلك في غالب الاحيان صلات ضعيفة بين المؤشرات الموضوعية والاستجابات الذاتية للفئات الفرعية السكانية . وبنتيجه ذلك ، فإن مشاركة الأمم المتحدة في وضع مؤشرات نوعية وتطبيقها اقتضت بصورة رئيسية على الدراسات على مستوى القاعدة التي تجريها المشاريع الرائدة التي تتلقى الدعم من الأمم المتحدة . بيد أن هناك ، على نحو ما يرد في نتائج هذا التقرير ، مجالات اجتماعية متنوعة وشديدة التعقيد تتطلب اهتماما وتساؤلا وطنيين ودوليين بحيث أنها ، نظرا لعدم امكانية ارجاعها الى لغة كمية بسيطة ، تستفيد من الابحاث والتحليلات العالمية القائمة المستندة الى استعمال المؤشرات النوعية استعمالا حكيما .

ثالثا - المؤشرات بشأن القطاعات الاجتماعية والفئات الفرعية السكانية

١٣ - إن معظم مجموعات المؤشرات الاجتماعية التي وضعتها منظمات الأمم المتحدة تعكس ميادين تلك المنظمات في صلاحيتها ومسؤوليتها فيما يتعلق بالقطاعات أو بالفئات الاجتماعية . وفي السنوات الاخيرة ، كانت كثير من المؤسسات في منظومة الأمم المتحدة تعمل بصورة نشطة على وضع مجموعات من المؤشرات للقيام وطنيا ، وعالميا لأغراض المقارنة ، برصد التقدم الذي تحرزه الحكومات في تحقيق الاهداف والغايات المحددة في خطط العمل التي توافق السنوات الدولية ، والاعلانات العالمية ، والاستراتيجيات التي

تمتد على العقود بشأن المسائل التي تحظى بالاهتمام الدولي . وإن قيمة هذه المؤشرات المتعلقة برصد التقدم بالنسبة لقياس الظروف الاجتماعية ومستويات المعيشة تكمن في محاولاتها تشغيل وقياس بعض مكونات الإدراك المفاهيمي المتعدد الأبعاد للرخاء . ونظرا لأن العديد من المؤشرات الاجتماعية يترابط ارتباطا وثيقا ، فإن النظر في عدة منها معا والتكامل القائم بين بعضها ما زال من الاسهامات الرئيسية للمؤشرات المتعلقة برصد التقدم في محاولات قياس التغيرات في مجمل ظروف المعيشة . ويصدق الشيء ذاته على الجهود المبذولة حديثا لوضع مؤشرات عبر القطاعات بشأن الفئات الفرعية السكانية ، كالمراة بصورة خاصة (انظر أدناه) .

١٤ - وقد تم في السنوات الأخيرة تأليف استعراضات عامة لميدان المؤشرات الاجتماعية الواسع قام به معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية والمكتب الإحصائي التابع للأمانة العامة^(٣) . وهذه الاستعراضات توفر فيما بينها لمحة عامة عن النهج والمفاهيم والبرامج الوطنية والدولية في مجال المؤشرات الاجتماعية إلى حين نشر كل من هذه الاستعراضات ، وتحدد أطرا لانتقاء المؤشرات الاجتماعية وتجميعها ، وتدرس الجوانب المنهجية لاستعمال المؤشرات الاجتماعية في قياس وتحليل التنمية الاجتماعية - الاقتصادية .

١٥ - وفي عدد من الحالات ، ركزت منظمات الأمم المتحدة التي تعمل بصورة مشتركة على التوصل إلى مؤشرات اجتماعية في ميادين متخصصة نسبيا . وهذه كانت الحالة مثلا في المجالات القطاعية ذات الاهتمام المشترك ، كالبرنامج المشترك بين الوكالات لمراقبة الأغذية والتغذية ، الذي رعته منظمة الأمم المتحدة للطفولة ، ومنظمة الأغذية والزراعة ، ومنظمة الصحة العالمية ، وانعقد من خلال اللجنة الفرعية المعنية بالتغذية التابعة للجنة التنسيق الإدارية . وقد اقترح برنامج المراقبة هذا مؤشرات الحالة التغذوية التالية بوصفها مؤشرات ناتج أساسية : الوزن عند الولادة ، والوزن بالنسبة للعمر للأطفال دون سن الخامسة ، والطول بالنسبة للعمر للذين يدخلون المدرسة الابتدائية^(٤) ، وكذلك ، كما هو مبين أدناه ، يجري تعاون داخل منظومة الأمم المتحدة بين المكتب الإحصائي وكيانات الأمم المتحدة الأخرى المسؤولة عن تنفيذ خطط العمل لكنها تفتقر إلى الخبرة في مجالي الإحصاءات والمؤشرات من أجل وضع مؤشرات مناسبة للرصد . كذلك توجد أمثلة للتعاون في إنشاء قدرة ميدانية معززة لجمع البيانات ، كالتعاون بين برنامج القدرة الوطنية على الدراسة الاستقصائية للأسر لمعيشية التابع للمكتب الإحصائي وبرنامج الأبعاد الاجتماعية للتكيف التابع للبنك الدولي . وأخيرا ، وعلى النحو الموصوف أدناه ، يتعاون عدد من هيئات الأمم المتحدة

في اقتراح طرق إدماج متطلبات المؤشرات في مختلف خطط العمل الدولية للتخفيف من العبء الإضافي الذي تواجهه البلدان النامية في جمع البيانات من أجل المؤشرات المقترحة .

١٦ - وعلى الرغم من الأمثلة المذكورة أعلاه للتعاون فيما بين الوكالات ، تقع المسؤولية الأساسية عن متابعة التقدم العالمي في تنفيذ خطط العمل القطاعية بصورة مطردة على وكالات القطاعات المماثلة في منظومة الأمم المتحدة . فمجالات الرصد لدى هذه الوكالات كانت في غالب الأحيان واسعة كما كانت نهجا انتقائية . ومن الأمثلة على ذلك ، قيام منظمة الأغذية والزراعة بوضع مؤشرات اجتماعية من أجل مساعدة الحكومات على تقديم التقارير عن تقدمها في تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده في عام ١٩٧٩ المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية^(٥) . وتغطي المؤشرات الرئيسية لمنظمة الأغذية والزراعة في مجال رصد برنامج العمل مجالات تخفيف حدة الفقر ، والحصول على الأرض والماء وغيرهما من الموارد الطبيعية ؛ ووصول المنتجين إلى المدخلات والأسواق والتدريب والإرشاد ؛ وتطوير الأنشطة غير الزراعية ؛ والجوانب المؤسسية للتعليم والتدريب والخدمات الإرشادية ؛ والنمو في القطاع الزراعي وفي السكان . كما تؤكد المبادئ التوجيهية لمنظمة الأغذية والزراعة على الحاجة إلى المؤشرات غير الكلية حسب الفئات الاجتماعية - الاقتصادية ، والعمر ، والجنس من حيث الذكورة أو الأنوثة ، كي تقوم بتقييم أثر السياسات والبرامج على مختلف الفئات وتحسن توجيه التدخلات الشعبية لصالح فقراء الريف .

١٧ - وهناك أمثلة هامة أخرى أيضا لجهود الأمم المتحدة من أجل تحسين وتعزيز المؤشرات المتعلقة بخطط عمل دولية محددة . فمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ، مثلا ، يشترك حاليا في مساعدة البلدان على رصد وتقييم تقدمها في تنفيذ أهداف الاستراتيجية العالمية لتوفير المأوى بحلول عام ٢٠٠٠ . وتشتمل التدابير المقترحة في ذلك الصدد على مؤشرات نوعية بشأن امتلاك الأرض ، والقدرة على الحصول على المأوى ، وتوليد العمالة في قطاع المأوى . فضلا عن ذلك ، ما زال مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) يقوم ، بالتعاون مع البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، بتطوير مؤشرات فيما يتعلق بنوعية المأوى والبيئة الحضرية .

١٨ - أما أوسع المجالات وربما أشدها تعقيدا لتحديد المؤشرات الاجتماعية وتفسيرها وتطويرها فهي البيئة . وبصورة عامة ، فإن مهمة تحويل نظم المعلومات القائمة على العلم إلى مؤشرات اجتماعية مخفوفة بالصعوبات . ومع ذلك ، ففي حين يقترب مؤتمر

الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢ ، إزداد بسرعة الاهتمام والنشاط في مجال إيجاد مؤشرات مناسبة في هذا المجال . وما زالت اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، والمكتب الإحصائي في الأمانة العامة يعملان ، على أساس مشترك بين المناطق ، باتجاه إيجاد مؤشرات بيئية ، في حين أن نظام الرصد البيئي العالمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة كان ذا فائدة كبيرة بوصفه قاعدة معلومات عالمية لوضع مؤشرات ماثلة^(٦) . وإضافة إلى الأعمال المتصلة بالمؤشرات الحضرية المذكورة في الفقرة السابقة ، تشتمل المجالات الهامة للمؤشرات البيئية ذات التوجه الاجتماعي على الصحة البشرية من حيث التلويث أو التلوث في الهواء والمياه والأغذية ؛ والحوادث التي تتعلق بالبيئة والكوارث الطبيعية ؛ وردود الفعل البشرية الجماعية والفردية ، كالهجرة إلى الخارج من المناطق المتدهورة إيكولوجيا أو المناطق الضعيفة ، والتغيرات في سلوك المستهلكين وأنماط حياتهم ، وما إلى ذلك .

١٩ - وعلى خطوط قطاعية أكثر تحديدا ، قامت منظمة الصحة العالمية بجمع مؤشرات عن الحالة الصحية ومؤشرات عن توفير الرعاية الصحية مما له صلة برصد التقدم الوطني والدولي في احراز أهداف الاستراتيجية العالمية لتوفير الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ ، كما ساعدت الحكومات على الحصول على هذه المؤشرات^(٧) . وفي حين أنه تم الاتفاق في جمعية الصحة العالمية على قائمة بالمؤشرات الأساسية ، تم اعتماد مؤشرات إضافية من قبل اللجان الإقليمية لأربع من مناطق منظمة الصحة العالمية الست . كما كانت منظمة الصحة العالمية فعالة في وضع مؤشرات لرصد التقدم العالمي في احراز الأهداف المحددة في إطار العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية^(٨) .

٢٠ - ما فتئت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) مستمرة في أعمالها بشأن استحداث مفاهيم وأساليب في مجال المؤشرات الثقافية ، وذلك في إطار الاحضاءات الثقافية^(٩) . كما تقوم اليونسكو بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بوضع مؤشرات لرصد الغايات والأهداف المقترحة في إطار خطة العمل التي اعتمدها المؤتمر العالمي المعني بالتعليم للجميع : الوفاء بالاحتياجات الأساسية من التعليم في سنة ١٩٩٠^(١٠) . وتتصل هذه بالرعاية والنماء في المراحل المبكرة من الطفولة ، وامكان وصول الجميع الى التعليم الأولي وإكماله والانجياز التعليمي ، وتعليم البالغين القراءة والكتابة وتوفير التدريب الأساسي على المهارات الضرورية الأخرى .

٢١ - وتواصل منظمة العمل الدولية جمع احصاءات العمالة ووضع المعايير الدولية لجمعها . كما تقوم بوضع مؤشرات لرصد عمليات أسواق العمل الجديدة والفئات الضعيفة كالعاملين الذين يعملون لحسابهم وذوي الاجور المنخفضة والمرأة والعاملين في القطاع غير الرسمي .

٢٢ - والكثير من التطورات الجديدة في مجال المؤشرات الاجتماعية يحدث مقترنا بالانشطة والمناسبات الدولية التي يتركز اهتمامها على مختلف الفئات السكانية الفرعية^(١١) . وتشمل هذه المناسبات عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام ، وعقد الأمم المتحدة للأشخاص المعوقين ، والجمعية العالمية للشيخوخة وخطة العمل الدولية للشيخوخة والاحتفال في سنة ١٩٨٥ بالنسبة الدولية للشباب ، وخطة العمل لتنفيذ الاعلان العالمي المتعلق ببناء الطفل وحمايته ونمائه ، الصادرة في سنة ١٩٩٠ . وقد تحقق عدد من النجاحات الهامة في وضع مؤشرات عن الفئات الاجتماعية ولا سيما فئة المرأة ، فطبقا لخطة العمل العالمية لتنفيذ أهداف السنة الدولية للمرأة في ١٩٧٥ ، مثلا ، تم اعداد واصدار مجموعة من منشورات الأمم المتحدة المخصصة للبيع وذلك عن المؤشرات المتعلقة بحالة المرأة وعن دورها في التنمية^(١٢) . وقد قام بهذا العمل المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة والمكتب الاحصائي بالامانة العامة ، بالتعاون مع مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية التابع للأمم المتحدة . وفيما يتعلق بأهداف الاعلان العالمي عن الاطفال بالنسبة للتسعينات ، تقوم اليونيسيف حاليا بوضع مؤشرات تتعلق ببقاء الطفل وحمايته ونمائه ، وباستعراض المؤشرات الداعمة في مجالات ذات صلة مثل صحة المرأة وتعليمها ، والتغذية ، وصحة الطفل ، والمياه والتصحاح ، والتعليم الاساسي ، والطفل في الظروف الصعبة^(١٣) . كما يجري النظر في برامج جديدة لوضع مؤشرات فيما يتعلق بكبار السن والمعوقين^(١٤) .

٢٣ - ورغم كل الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لتحسين المؤشرات الموجودة ، واستحداث مؤشرات جديدة ، اذا اقتضى الامر ذلك ، فلا تزال هناك مشاكل حادة في معظم البلدان النامية فيما يتعلق بجمع وتحليل البيانات الاحصائية المناظرة بشكل موثوق به ومتكرر وحسن التوقيت . فقد وجد ، على سبيل المثال ، نقص خطير بشكل عام في البيانات التي يمكن ملاحظتها على الطبيعة ، فيما يتعلق بالمؤشرات التالية : النسبة المئوية للمنازل التي يوجد بها مياه صالحة للشرب و/أو مرافق صحية ، النسبة المئوية للسكان الذين في مستطاعهم الاستفادة بشكل معقول من مراكز الصحة الأولية ، النسبة الأولية للاطفال المصابين بسوء التغذية ، معدلات الاعتلال ، وما الى ذلك . وفي

بعض الحالات التي تكون فيها البيانات الاحصائية القائمة على الملاحظة أو المشاهدة جزئية أو عرضية ، تحاول وكالات الأمم المتحدة أن تسد الثغرة باستخدام التقديرات . ومثال على الأدوات المستخدمة في هذه الأغراض هو برنامج الحاسبة الالكترونية مورتباك MORTPACK الذي استحدثته شعبة السكان بالأمانة العامة . ومع أن التقديرات كانت مفيدة بشكل عام في اعطاء تقييمات كمية للظروف السائدة في كثير من البلدان في المجالات التي يوجد فيها نقص في البيانات التفصيلية التي تصدر بانتظام في الوقت المناسب ، فإن استخدام هذه التقديرات لرصد آخر التطورات ولأغراض السياسات يثير مشاكل عسيرة^(١٥) . وعلاوة على ذلك ، في حالات كثيرة ، تزيد المشاكل المنتشرة الناجمة عن أخطاء أخذ العينات والأخطاء الأخرى من تعقيد التحليل .

٢٤ - وتعد المشاكل الاحصائية التي توجد في كثير من البلدان النامية فيما يتعلق بجمع المؤشرات الاجتماعية مصدر قلق بالغ . ويعطى الاستعراض الذي أجراه مؤخرا معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية ، لمجموعة المؤشرات الاجتماعية المحسنة في الكوت ديفوار وكينيا والمغرب والهند لمحة عامة عن المشاكل التي يمكن أن تقوم حتى في البلدان التي تتمتع بخبرة طويلة مستفيضة في بحوث الاحصاءات والمؤشرات الاجتماعية ، أو التي استفادت مؤخرا من مساعدة خارجية كبيرة في هذا المجال^(١٦) . وادراكا للاحتياجات الاحصائية التي يمكن أن تكون كبيرة في الدول الاعضاء واللازمة لرصد التقدم المحرز نحو بلوغ الاهداف الاجتماعية الدولية في التسعينات ، حدد فريق عامل مؤلف من اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب الاحصائي بالأمانة العامة ، كما تقدم ذكره ، لنفسه مهمة وضع نهج متكامل وموحد لتنفيذ عمليات الرصد . ويجري الاضطلاع بهذا النهج أو الاسلوب بالتعاون مع الحكومات الوطنية ، ويتوقع أن يسفر عن إطار عريض بما يكفي لاشتراك المنظمات الدولية الأخرى . وسيركز الاهتمام مبدئيا على مجموعة محدودة من المؤشرات التي توجد بالنسبة لها حاجة ملحة تقتضيها السياسة الوطنية . وسيجعل عدد صغير من البلدان بمثابة ، تجارب صغيرة رائدة لتحديد أفضل منهجية واستراتيجية لجمع الاحصاءات الضرورية . لذا ، سيُعنى النهج أساسا بتأكيد توافر ونوعية كل مؤشر مُستهدف ، وتحديد طبيعة الثغرات القائمة ومداها ، والموارد اللازمة لسد هذه الثغرات .

رابعاً - نظم المؤشرات الاجتماعية المتكاملة
المبينة على النموذج

٢٥ - في الوقت الذي تعنى فيه معظم الاعمال المتصلة بالمؤشرات في منظومة الأمم المتحدة بوضع مؤشرات المجال الوحيد أو المجالات المتعددة ، توجد كذلك أمثلة على مؤشرات يجري استحداثها كعناصر من نماذج مفاهيمية واضحة للنظم الاجتماعية . وعلى سبيل المثال فإن مشروع المكتب الإحصائي المعنون "نحو نظام للاحصاءات الاجتماعية والديموغرافية" ، ومصفوفات الحسابات الاجتماعية ذات المنحى الاقتصادي الأكبر ، التي وضعتها منظمة العمل الدولية والبنك الدولي ، يمثلان محاولات جرت في السبعينات لوضع أطر حسابات اجتماعية تشبه حسابات الدخل القومي . ويتكون نموذج المكتب الإحصائي من ربط إنجازات دورة حياة الأفراد أو تحقيق الذات ، بمختلف الجوانب المؤسسية للإنفاق الحكومي (١٧) . وقد ركزت مصفوفات الحسابات الاجتماعية على تحديد مختلف أنواع الأمر المعيشية ، ووضعت نماذج لكيفية كسبهم معاشهم وانفاقهم إياه ، ودرست آثار تغيير مستويات وهياكل الانتاج على توزيع الدخل واستهلاك الأمر المعيشية (١٨) . على أنه تبين أن من العسير على معظم البلدان النامية تلبية متطلبات جمع وتحليل البيانات التي يفرضها المشروع والمصفوفات . ونتيجة لذلك ، أعيد توجيه مسار المشروع ليُدرس إمكانية وضع مؤشرات اجتماعية ، أبسط ، كما طبقت مصفوفات الحسابات الاجتماعية فهي عدد قليل من البلدان النامية وذلك أساساً كعنصر في الدراسة التي أجراها البنك الدولي لقياس المستويات المعيشية (انظر أدناه) .

٢٦ - ورغم السجل المختلط لنجاح وخيبة هذه الجهود السابقة ، فما زال الاهتمام كبيراً بوضع نظم للمؤشرات الاجتماعية المتكاملة القائمة على النموذج . ويرجع هذا الاهتمام بالمؤشرات التحليلية في بعض أسبابه إلى القلق إزاء تزايد انتشار الفقر في كثير من البلدان النامية وإلى الأثر السلبي المرجح احتمالاً لبرامج التكيف الهيكلي على كثير من الجماهير الفقيرة وقطاعات السكان الأضعف .

٢٧ - وتشكل المؤشرات التحليلية جزءاً هاماً من مشروع الأبعاد الاجتماعية للتكيف الذي بدأه البنك الدولي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في سنة ١٩٨٧ بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩) . وقد أضاف هذا المشروع إلى أساليب الاستقصاء والمؤشرات التي جرى اختبارها في إطار دراسة مقاييس المستويات المعيشية التي بدأها البنك الدولي في سنة ١٩٨٠ . ويفترض النموذج أو الأساس المفاهيمي للأبعاد الاجتماعية

لمشروع التكيف أن أشار التكيف وغيره من التغيرات في الاقتصاد الكلي تمى الأسر المعيشية من خلال الأسواق والبنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية . وعلى هذا فقد استخدمت المؤشرات كجزء من نظام معلومات هرمي على المستوى الكلي - الوسيطى - الجزئى أو مستوى الأسرة المعيشية . وقد استحدثت هذه المؤشرات لمجموعة عريضة من المسائل والموضوعات تشمل أسباب سوء التغذية ؛ والعوامل المحددة لنسب الالتحاق بالمدارس ؛ ونوعية التعليم ؛ والسلوك الادخاري للأسر المعيشية ، وعدم المساواة فى الدخل ؛ والخصائص المختلفة للفقراء ، والاثر التوزيعي لرسوم المستعملين . والمؤشرات الاجتماعية ، التي استخدمت بشكل رئيسي هي تلك المؤشرات التي يغلب أن تستجيب بسرعة للتغيرات ، أي معدلات انقطاع الطلبة عن الدراسة على سبيل التقابل من معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة .

٢٨ - وقد جرى وضع الأساس المفاهيمي والمؤشرات الخاصة بالمشروع في مقر البنك الدولي كما يكون العمل التجريبي متسقا ومتشابهها على نطاق البلدان . وعلاوة على ذلك ، فإنه نظرا للقيود التي تحد من نفع النظم الاحصائية المستقرة في كثير من البلدان المشتركة في المشروع ، فقد اعتمد البنك كثيرا على الخبراء الاستشاريين الخارجيين لكفالة جمع وتجهيز البيانات الجيدة دون تأخير . ومن مشاكل هذا النهج احتمال توقف قدرة البلدان على مواصلة النهج الاحصائية والخاصة بالمؤشرات ، التي أدخلها البنك الدولي بمجرد أن ينتهي المشروع .

٢٩ - ومجال آخر نشط فيه مؤخرا منظومة الأمم المتحدة في مجال وضع نظم المؤشرات الاجتماعية القائمة على النموذج هو قياس وجود الفقر . والنهج التقليدي لقياس الفقر كان ولا يزال حساب حد لدخل الفقير يقوم على وصف للحد الأدنى من مدخول السمات الحرارية وما يقابله من تكلفة ، ثم ضرب هذا الرقم في معامل ما لمراعاة البنود غير الغذائية الضرورية أيضا للحياة الكافية . على أنه نظرا لتنوع طبيعة الفقر فإن أسلوب القياس المبني على الدخل تعرض للنقد بسبب الأساس الاقتصادي والفسولوجي الضيق الذي يستخدمه في التوصل الى حدود للفقر ، وبسبب تجاهله للدور الذي يمكن أن تؤديه ، في تحديد الفقر ، إمكانية أو عدم إمكانية الوصول الى الخدمات والاحتياجات الأساسية التي تؤديها أو توفرها الحكومات ، والتي كثيرا ما تكون مجانية أو مُنّاة . وطبقا لهذا التفسير العريض للفقر ، فإن حدود الفقر القائمة على الدخل تقدر حالات وجود الفقر بأقل من حقيقتها لأنها تركز على الاستهلاك الخاص المتكرر مهملة بذلك الاحتياجات الأساسية غير المشبعة التي تقابل الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الحكومات والاستثمار في الهياكل الأساسية .

٣٠ - وعملا بقرار صادر عن اعلان المؤتمر الاقليمي الاول المعني بالفقر ، والمعقد في قرطاجنة بكولومبيا في سنة ١٩٨٨ ، اضطلع برنامج الأمم المتحدة الانمائي واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بمشروع اقليمي مشترك لوضع مجموعة من المؤشرات الاجتماعية لتحسين قياس حالات حدوث الفقر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وكان اسلوب القياس المتكامل للفقر ، كما كان يُسمى (٢٠) ، يتكون أولا من وضع مؤشرات للاحتياجات الاساسية غير المشبعة . وتم تحديد عدد من المؤشرات التي تنطبق على نوعية المساكن وفرص الوصول الى المدارس الأولية ونسب الاعالة بمساعدة مكتب الفاو في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وبرنامج العمالة الاقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومكتب منظمة العمل الدولية ، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية التابعة لمنظمة الصحة العالمية ، واليونسكو واليونيسيف .

٣١ - وتحدد مؤشرات الاحتياجات الاساسية غير المشبعة المستويات التي تعتبر الاسر المعيشية الواقعة دونها معدومة الوسائل للوصول الى الاحتياجات الاساسية . ولأن اشباع كل حاجة انما يتكيف الى حد ما باشباع الحاجات الأخرى ، تعتبر الاسرة المعيشية فقيرة اذا كان المستوى الذي تحققه في أي من الاحتياجات المرصودة في النموذج غير مرض . وبعبارة أخرى ، لا يسمح الاسلوب المستخدم بالتعديل بين مختلف الاحتياجات ، مما يعني أيضا عدم امكانية جمع أبعاد النموذج واعطائها أوزانا ترجيحية في مقياس واحد ، وهو موضوع نناقشه فيما يلي :

٣٢ - وفي اسلوب القياس المتكامل للفقر ، ينظر الى قياس الاحتياجات غير المشبعة وقياس حد الفقر القائم على الدخل على انها يكملان بعضهما بعضا . ومن ثم اذا طبقا في أن معا ، فإن مجموع حالات الفقر تنتج من وحدة مجموعتي المقياس ، لا من تقاطعهما (٢١) . فالأسر المعيشية الممنعة على أنها فقيرة بمقتضى اسلوب القياس كليهما تعتبر فقيرة فقرا مزمننا بالشكل المعهود ، على حين أن الاسر المعيشية التي لا تعد فقيرة إلا بمقتضى الحد القائم على الدخل تشمل كثيرا من الاسر الفقيرة بشكل عارض أو الداخلة حديثا في عداد الفقراء . وعند وضع خريطة للتوزيع الجغرافي للفقر وفقا لاستخدام متغيرات القياس المتكامل للفقر وبيانات التعداد ، نخرج بمعلومات مفيدة للسياسات ، ليس فقط عن المدى أو الحد الذي وصله السكان من الفقر ، وانما أيضا عن الجوانب التي يعتبر السكان فقراء فيها والمجالات التي يمكن فيها القيام بتدابير تصحيحية .

خامسا - الدلائل المركبة

٢٣ - وبذلت أيضا من حين لآخر ، في خط مواز للجهود المبذولة على مدى السنوات محاولات لتحديد وجمع معلومات عن مؤشرات مختارة لوضع دلائل مركبة أو تصورات لمؤشرات مرجحة مركبة لإلقاء الضوء على المستويات والاتجاهات السائدة في الظروف المعيشية العامة . وعادة ما تكون هذه الدلائل ناتج محاولات لإلقاء نظرة أوسع على الظروف البشرية من تلك المتاحة من أرقام نصيب الفرد في الناتج القومي الإجمالي ، ولكن نظرا لمعايير التريجيج الذاتية وللطبيعة التركيبية للتدابير المتبعة ، فإنها غالباً ما تؤدي إلى ظهور مشاكل فيما يتعلق بتفسيرها .

٢٤ - وفي عام ١٩٧٠ ، تناول معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية بالتجريب مجموعة من دلائل المستوى المعيشي تجنبت الوحدات النقدية تماما وتكونت بقدر أكبر من بيانات موجزة مؤشرات إجتماعية مختارة بوصفها هذا . ولم يكن المقصود من الدليل العام للتنمية الذي وضعه المعهد ومن المجموعات المناظرة من التدابير أن تكون مجرد مكملات للناتج القومي الإجمالي وإنما تدابير إنمائية بديلة بالمعنى الاقتصادي والاجتماعي الموحد للكلمة . وعلاوة على ذلك ، فإن الدليل لم يحدد مستويات مطلقة لكل بلد في مجالات مثل التعليم والصحة ولكن مستوى البلد في هذه الميادين بالنسبة لمستواها العام من التنمية الاجتماعية والاقتصادية . وامتد الدليل إلى ١٨ مؤشرا اجتماعيا اقتصاديا بالنسبة لـ ٥٨ بلدا ناميا ومتقدم النمو (٢٢) .

٢٥ - وكما هي الحالة بالنسبة للمؤشرات الاجتماعية بصفة عامة ، فإن الاهتمام التحليلي بوضع واستخدام موجز أو مؤشرات مركبة قد زاد في السنوات الأخيرة . ففي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، على سبيل المثال ، وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي دليلا للتقدم الاجتماعي يربط مع التدابير التي تحدد درجة التنمية الوطنية بالمؤشرات المتعلقة برفاه السكان ومستوى ونوعية الحياة (٢٣) . وثمة دليل أقل تعقدا في تركيبه ، هو دليل التنمية البشرية الذي سُلط الضوء عليه في تقارير التنمية البشرية السنوية التي يعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٤) . ويتكون الدليل الأخير من ثلاثة مؤشرات مرجحة بصورة متكافئة ، وهي : متوسط العمر المتوقع والإلمام بالقراءة والكتابة ونصيب الفرد في الناتج القومي الإجمالي معدلة حسب تعادل القوة الشرائية . وتُصنف البلدان في الدليل حسب أدائها النسبي في المؤشرات

الثلاثة التي يؤخذ متوسطها للحصول على المركز المركب لكل بلد في المقياس . ومن هنا ، يوفر دليل التنمية البشرية معلومات موجزة عن البلدان ذات المستويات المختلفة من التنمية والنظم الاجتماعية والاقتصادية المختلفة مما ييسر إجراء استقصاءات مثمرة في العلاقة بين مستوى ومعدلات وأنماط النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي .

٣٦ - وتتضمن التعديلات التي أُدخلت على مجموعة المؤشرات لعام ١٩٩١ ما يلي : (١) إدماج متوسط سنوات التعليم في مؤشر الإلمام بالقراءة والكتابة ، على نصف مستوى الوزن الترجيحي المعطى للإلمام بالقراءة والكتابة ؛ و (ب) تعديل حسابات نصيب الفرد في الناتج القومي الإجمالي عن طريق إدراج الدخول الواقعة فوق حد الفقر المقدر بمبلغ ٤ ٨٦١ دولارا من دولارات الولايات المتحدة ، ولكن حساب الزيادات التي تجاوز هذا الحد على مقياس انزلاقي مع تدرجها في الارتفاع . والسبب في إجراء تلك التعديلات هو تيسير إجراء المقارنات بين البلدان المتقدمة النمو ، وهي البلدان التي تتمتع بارتفاع مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة ومستوى الدخل من حيث أداء كل واحدة منها في المؤشرات المتعلقة بالمعرفة والسيطرة على الموارد اللازمة للحياة الكريمة .

سادسا - النتائج

٣٧ - أحرزت منظومة الأمم المتحدة تقدما كبيرا في وضع وزيادة تحسين مؤشرات لقياس الظروف الاجتماعية ومستويات المعيشة في العالم . وكان هذا النجاح هاما لاكتساب معرفة وفهم أفضل للظواهر الاجتماعية وللمساعدة صانعي القرار في تقييم وتحسين السياسات الاجتماعية . ومع ذلك فلا تزال هناك بعض الفجوات الهامة في وضع المؤشرات . إذ يمكن أن يُبذل ، على سبيل المثال ، مزيد من الاهتمام لوضع وتحسين المؤشرات المتعلقة بالتعذيب والرقابة والحق في عقد الاجتماعات السلمية والأبعداد الأخرى لحقوق الإنسان وحرية وإدماج تلك المؤشرات في تحليلات قائمة على النماذج وفي دلائل مركبة للظروف الاجتماعية والرفاه البشري . وبالمثل فإن الجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لوضع وتطبيق مؤشرات نوعية يمكن أن تكون كبيرة الفائدة في اكتساب مزيد من الفهم والمعرفة بشأن المسائل الدقيقة والذاتية والحساسة التي لها تأثير حاسم على رفاه عدد كبير من الفئات ، وهي أنماط التمييز أو الاستغلال الإثنية أو المتملة بالجنس ، والمشاركة الاجتماعية والسياسية الهادفة والقضايا الاجتماعية للاتجار بالمخدرات وإساءة استعمالها ، ومختلف أبعاد السلوك الجنائي والأمن الشخصي وما إلى ذلك .

٢٨ - إن تحسين وزيادة تطوير المؤشرات الاجتماعية المتعلقة بالظروف الاجتماعية ومستويات المعيشة يُعد أمراً هاماً في إعداد تقارير الأمم المتحدة عن الحالة الاجتماعية . ولكن كلما كانت هذه المؤشرات أقل تجميعاً كان ذلك أفضل . فإلقاء نظرة على سبيل المثال على التقارير التي تعدها كل أربع سنوات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية في الامانة العامة عن الحالة الاجتماعية في العالم أو تقارير التنمية البشرية السنوية التي يعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تُظهر أن التحليلات الواردة في تلك التقارير لم تُنتخب ببساطة من الدراسات الأخرى المستندة إلى المؤشرات . وإنما يتكون قدر كبير من العمل المبذول في وضع هذه التقارير من جمع الإحصاءات الاجتماعية ووضع مجموعة من المؤشرات والأطر والتجميعات حسب الاحتياج ، كلما كان ذلك ممكناً ومجدياً . ولذلك فإن من المهم تقدير الأساس المنطقي وقدرات وعيوب المؤشرات وتطبيقاتها وتغادي استخدام الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية بلا تمييز لا لسبب سوى أنها موجودة . وعلاوة على ذلك فإنه ينبغي في هذا الصدد إعطاء دور وأهمية المؤشرات في حجمها الحقيقي : فما هي سوى واحدة من عدد من الأدوات والتُهج التي تُستخدم في إعداد تقارير تحليلية عن الحالة الاجتماعية في العالم .

الحواشي

(١) نُظِم اجتماع الخبراء عملاً بطلبات الجمعية العامة (القرارات ١٧٩/٤٠ و ٣٣٤/٤٤) ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي (القرارات ٦/١٩٨٧ و ٤/١٩٨٩) والتوصيات التي قدمتها اللجنة الإحصائية في دوراتها الرابعة والثلاثين والخامسة والثلاثين والسادسة والثلاثين .

(٢) لإجراء معالجة مكثفة لموضوع المؤشرات الاجتماعية انظر : M. Bulmer, Social Measurement and Social Indicators: Issues of Policy and Theory, George Allen & Unwin, London, 1981; C. Taylor, ed., Indicator System for Political, Economic, and Social Analysis, Oelgeschlager, Gunn & Hain/Anton Hain, Cambridge, USA, 1980; and A. Szalai and F. Andrews, eds., The Quality of Life : Comparative Studies, Sage Studies in International Sociology 20, London, 1980 .

الحواشي (تابع)

(٣) انظر McGranahan, E. Pizarro and C. Richard, Measurement and Analysis of Socio-Economic Development : An Inquiry into International Indicators of Development and Quantitative Interrelations of Social and Economic Components of Development, معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية ، جنيف ، ١٩٨٥ ، والأمم المتحدة ، "كُتِبَ عن المؤشرات الاجتماعية" المجموعة واو العدد ٤٩ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.89.XVII.6) ، نيويورك ، ١٩٨٩ .

(٤) انظر الأمم المتحدة ، "تقرير عن التقدم المحرز في إنشاء قاعد بيانات متناسقة لمنظومة الأمم المتحدة تشتمل على الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية المختارة ذات الاهتمام المشترك وإنشاء قواعد البيانات الوطنية المتمثلة بهـ (E/CN.3/1991/20) ، نيويورك ، ١٩٩١ ، الفقرة ١٧ .

(٥) انظر منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ، "مبادئ توجيهية عن المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لرصد وتقييم الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية" ، الفاو روما ، ١٩٨٨ (مستنسخة بالاستنسل) .

(٦) انظر على سبيل المثال ، اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، Draft set of Environmental Indicators (CES/548/Add.6/Rev.1), Geneva, 17 December 1985; وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، Environmental Data Report, Alden Press, Oxford, 1989 .

(٧) انظر منظمة الصحة العالمية "وضع مؤشرات لرصد التقدم المحرز في تحقيق الصحة للجميع بحلول سنة ٢٠٠٠" ، منظمة الصحة العالمية ، جنيف ، ١٩٨١ ومنظمة الصحة العالمية "استراتيجية عالمية للصحة للجميع : رصد الفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ تحليل تفصيلي للمؤشرات العالمية" ، منظمة الصحة العالمية ، جنيف ، ١٩٨٩ .

(٨) انظر منظمة الصحة العالمية ، "مبادئ هادية لرصد توفير المياه والمرافق الصحية الوطنية" (CWS/86/6) ، جنيف ، ١٩٨٦ .

الحواشي (تابع)

(٩) انظر منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، "إطار اليونسكو للإحصاءات الثقافية" (CES/AC.44/11) ، باريس ، ١٩٨٦ ، واليونسكو ، "ورقة معلومات أساسية معدة لاجتماع الخبراء المعني بالمؤشرات الثقافية ، فيينا ، ١١-٨ نيسان/ابريل ١٩٨٦" (ST-86/CONF.601/4) ، باريس ، ١٩٨٦ .

(١٠) انظر منظمة الامم المتحدة للطفولة التقرير النهائي للمؤتمر العالمي المعني بالتعليم للجميع : تلبية احتياجات التعليم الاساسية ، جوميتان ، تايلند ، ٩-٥ آذار/مارس ١٩٩٠ ، منظمة الامم المتحدة للطفولة ، نيويورك ، ١٩٩٠ ، التذييل ٣ .

(١١) انظر الامم المتحدة ، "التنسيق الدولي لإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية وتطوير الإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بغثات معينة من السكان" (E/CN.3/1989/11) ، نيويورك ، ١٩٨٨ ، الفقرتان ٣٠ و ٣١ .

(١٢) انظر الامم المتحدة ، "مجموعة إحصاءات ومؤشرات عن حالة المرأة في عام ١٩٨٦" ، المجموعة كاف ، العدد ٥ (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E/F.88.XVII.6) ، نيويورك ، ١٩٨٦ ، و "إحصاءات ومؤشرات عن مشاركة المرأة في الاقتصاد" ، في الامم المتحدة ، "دراسة الحالة العالمية عن دور المرأة في التنمية في عام ١٩٨٩" (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.89.IV.2) ، نيويورك ، ١٩٨٩ .

(١٣) انظر E/CN.3/1991/20 ، في المرجع المشار اليه .

(١٤) انظر E/CN.3/1991/11 ، في المرجع المشار اليه ، الفقرة ٣٩ ، ومركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية . "تطوير الإحصاءات والمؤشرات لرصد تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين" (CSDHA/DDP/GME/4) ، فيينا ، ١٩٨٧ .

(١٥) انظر E/CN.3/1991/20 ، في المرجع المشار اليه ، الفقرات ٤٧ - ٥٤ .

الحواشي (تابع)

- (١٦) انظر معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية "دراسات الحالة الفردية التي أجراها معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية والأعمال التحضيرية للاجتماع الإحصائي الدولي المزمع عقده بشأن مؤشرات وأنماط الاستهلاك" (E/CN.3/1991/21) ، نيويورك ، ١٩٩٠ .
- (١٧) انظر على سبيل المثال Johnston and D. O'Brien, "International co-operation on a framework for the integration of social, demographic, and related economic statistics", in C. Taylor, ed., op. cit., pp. 69-72 .
- (١٨) انظر Ghai, M. Hopkins and D. McGranahan, "Some reflections on human and social indicators for development", UNRISD Discussion paper No.6, Geneva, October 1988, pp. 7 and 8 .
- (١٩) انظر على سبيل المثال ، البنك الدولي ، "تقرير البنك الدولي عن التقدم المحرز في تنفيذ دراسة قياس مستويات المعيشة ومشروع الابعاد الاجتماعي للتكيف" (E/CN.3/1991/27) ، نيويورك ، ١٩٩١ ، Grootaert and R. Kanbur, Policy-Oriented Analysis of Poverty and the Social Dimensions of Structural Adjustment, SDA Working Paper Series, World Bank, Washington D C , 1990, and Chander, C. Grootaert and G. Puatt, Living Standards Surveys in Developing Countries, LSMS Working Paper No.1, World Bank, Washington D C , 1980 .
- (٢٠) انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تنمية بلا فقر ، تقرير أعد من أجل المؤتمر الإقليمي الثاني المعني بالفقر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، المعقود في كيتو في الفترة ٢٠ - ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ . الفصلان ١ و ٢ .
- (٢١) بعبارة أخرى ، عند حساب مجموع عدد الأسر المعيشية الفقيرة ، ينبغي أن يطرح العدد المتداخل من الأسر التي تعتبر فقيرة وفقا لكل من معياري الدخل والاحتياجات الأساسية من مجموع كلا التصنيفين .

الحواشي (تابع)

(٢٢) انظر D. Ghai et al, op. cit., p.9

(٢٣) انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، في المرجع المشار اليه ،
الفقرات ٩٩ - ١٠٧ .

(٢٤) انظر ، على سبيل المثال ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، "تقرير
التسمية البشرية في عام ١٩٩٠" ، مطبعة جامعة اكسفورد ، نيويورك ، ١٩٩٠ ،
الفصل ١ .
